الصباح الاقتصادية
13
العدد 3080 - السنة الحادية عشرة
الثلاثاء 13 رمضان 1439 - الموافق 29 مايو 2018
Tuesday 29 May 2018 - No.3080 - 11 th Year

الرقم الأعلى في تاريخ الوزارة

الروضان: حققنا أكثر من 12 ألف رخصة تجارية خلال العام

■ «التجارة» خرجت من أطر الشعارات إلى مفاهيم وإجراءات وتوظيف للقدرات

أكد وزير التجارة والصناعة الكويتي خالد الروضان أن الوزارة استطاعت تحقيق الرقم الأعلى بتاريخها في قطاع شؤون الشركات والتراخيص التجارية بواقع أكثر من 12 ألف رخصة تجارية لافتا الى انها بهذا الرقم تجاوزت في ستة مجموع سنوات كثيرة سابقة.

وأوضح الوزير الروضان في كلمته خلال الغبقة الرمضانية السنوية التي اقامتها الوزارة مساء أول أمس انه عندما تولى حقيبة الوزارة كان هناك حديث عن اهداف تم تحقيق الكثير منها بفضل جهود جميع العاملين في الوزارة وليس المسؤولين فقط.

وأضاف الروضان خلال الغبقة التي تخللها تكريم الموظفين المميزين في وزارة التجارة أن الوزارة بفضل جهود الجميع حققت أرقاما قياسية مؤكدا ان هناك العديد من الأرقام والإنجازات التي تسعى الوزارة لتحقيقها.

وأشار الى ان الوزارة خرجت من اطر الشعارات الى مفاهيم وإجراءات وتوظيف للقدرات وهو ما مكنها بفضل جهود العاملين فيها من تحقيق نجاحات في قطاعات عدة ومنها قطاع الشؤون الفنية وتنمية التجارة الذي حقق قفزة بواقع مئة طرد باليوم.

وتحدث الوزير الروضان عن قطاع شؤون الرقابة وحماية المستهلك لافتا الى انه استطاع الحفاظ على ثبات الأسعار لفترة سنة ونصف كما استطاع ان ينظم العمليات الرقابية والتفتيشية بمتابعة حركة البيع والشراء والتعامل مع شكاوى وبلاغات المستهلكين بسرعة وفعالية أكثر من أي وقت سبق.

وقال ان قطاع شؤون الدعم الفني والتخطيط نافذة الوزارة الرقمية ساهم بشكل كبير في تطوير الأنظمة مضيفا «اننا مقبلون على المزيد من التطوير وتحسين الأداء».

وأفاد بان الوزارة ستقوم بإصدار تقرير مالي واداري لبيان ما قامت به من اعمال وانجازات بالأرقام والاحصائيات قريبا مؤكدا ان النجاح يحققه ويحافظ عليه فقط من يواصلون المحاولة وان الطموح كبير وانه على يقين بان العاملين بالوزارة سيصلون معا لتحقيق الطموح .ورفع الوزير الروضان أسمى آيات التهاني والتبريكات لمقام صاحب السمو أمير البلاد وولي عهده الأمين وسمو رئيس مجلس الوزراء والى الشعب الكويتي بحلول شهر رمضان المبارك «أعاده الله علينا جميعا باليمن والبركات».

من جهته أكد وكيل وزارة التجارة والصناعة خالد الفاضل ان ما حققته الوزارة من إنجازات يضاف الى رصيدها الوطني في مجالات التنمية الاقتصادية والبشرية في دولة الكويت مثنيا على إصرار القيادة الشابة للوزير الروضان على تطوير العنصر البشري والاستثمار فيه ايمانا بروح العمل الجماعي الذي يسهم في النجاح.

وأوضح الفاضل في كلمة له خلال الغبقة ان الوزارة تهدف الى خلق إيرادات بديلة غير نفطية واحداث نقلة نوعية في دفع عجلة الاقتصاد الوطني وهو ما دفعها لتحسين بيئة الاعمال ونجحت في تغيير عدد من القوانين والإجراءات مشيرا الى ان النشاط التجاري في الكويت شهد طفرة غير مسبوقة خلال الفترة القصيرة السابقة.وبين ان هذا النشاط التجاري تضاعف معه عدد الرخص التجارية بواقع ثلاثة اضعاف لافتا الى ان الوزارة ماضية في استحداث قوانين أخرى لتواكب متطلبات العصر وتلبي احتياجات السوق والعاملين فيه لتكون بيئة الاعمال في الكويت بيئة نموذجية.

واوضح ان نجاح الوزارة في تحقيق إنجازات كبيرة ما هو الا ثمرة تعاون الجميع في تحقيق الخطة السنوية دون التقليل من عطاء أي موظف او مسؤول مؤكدا ان تكريم المتميزين من إدارات وفرق وافراد لا يعني بان الاخرين كانوا اقل تميزا وعطاء.

واعرب الفاضل عن امتنانه بمواصلة العطاء لتطوير العمل والمساهمة في تنمية الكويت ورفع رايتها عالية خفاقة بقيادة صاحب السمو امير البلاد المفدى الشيخ صباح الأحمد وولي عهده الأمين.

جانب من تكريم الموظفين المميزين في وزارة التجارة

■ قطاع شؤون الرقابة وحماية المستهلك استطاع الحفاظ على ثبات الأسعار لفترة سنة ونصف

■ الوزارة ستقوم بإصدار تقرير مالي واداري لبيان ما قامت به من اعمال وانجازات بالأرقام والاحصائيات قريبا

هيئة أسواق المال تستعد لتنفيذ المرحلتين الثالثة والرابعة من مشروع التطوير

بورصة الكويت تنهي تعاملاتها على انخفاض المؤشر العام 4.9 نقاط

انهت بورصة الكويت جلسة تعاملاتها أمس الاثنين على انخفاض المؤشر العام 4ر9 نقطة ليبلغ مستوى 4ر4733 نقطة وبنسبة انخفاض 0ر01 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 6ر63 مليون سهم تمت من خلال 2039 صفقة نقدية بقيمة 2ر8 مليون دينار كويتي (نحو 06ر27 مليون دولار امريكي).

في موازاة ذلك انخفض مؤشر السوق الرئيسي بواقع 8ر28 نقطة ليصل إلى مستوى 3ر4807 نقطة وبنسبة انخفاض 0ر06 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 9ر48 مليون سهم تمت عبر 1314 صفقة نقدية بقيمة 1ر3 مليون دينار (نحو 2ر10 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الاول بواقع 3ر8 نقطة ليصل إلى مستوى 9ر4691 نقطة بنسبة ارتفاع 0ر18 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 6ر14 مليون سهم تمت عبر 725 صفقة بقيمة 1ر5 مليون دينار (نحو 8ر16 مليون دولار).

وتابع المتعاملون إفصاحا من شركة (الامتيازات الخليجية) بشأن هيكلة رأسمالها علاوة على تأكيد الجدول الزمني الخاص باستحقاقات الأسهم مساهمي شركة (الوطنية الدولية القابضة) كما تابع المتعاملون إفصاحا من الشركة (الوطنية للتنظيف) عن تأكيد الجدول الزمني لاستحقاقات الأسهم وكذلك إعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع أوراق مالية مدرجة واخرى غير مدرجة لمصلحة حساب إدارة التنفيذ في وزارة العدل.

وشهدت الجلسة إعلان الموافقة على تجديد حق شراء او بيع أسهم بنك الكويت الوطني علاوة على اتمام عملية شراء لشخص مطلع على اسهم شركة (الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن) وكذلك إعادة التداول في اسهم شركة (صيرفة).

وكانت شركات (المغاربية) و(بوباك) و(مدار) و(أولى تكافل) الأكثر ارتفاعا في حين كانت اسهم (المغاربية) و(منازل) و(الدولي) و(الخليجي) الأكثر تداولا من حيث الكمية اما الأكثر انخفاضا فكانت (سكب ك) و(كويت ت) و(اهلي) و(مشاعر).

وشهدت الجلسة ارتفاع اسهم 41 شركة وانخفاض اسهم 51 اخرى في حين كانت هناك 23 شركة ثابتة من إجمالي 114 شركة تمت المتاجرة بها.

وتطبق شركة (بورصة الكويت) حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق بعدما أعلنت انها ستلغي الأوامر القائمة في نظام التداول الآلي تعزيزا لرؤية الشركة ورسالتها وخطتها الاستراتيجية.

وتتضمن هذه المرحلة تقسيم بورصة الكويت إلى ثلاثة اسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة في حين تخضع شركاته لمراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية اخرى تواكب المعايير الفنية على ان تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي او سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية ايضا للتاكد من مواكبتها للمتطلبات.

اما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأولى والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.تنفيذ المرحلة الثالثة والرابعة على جانب اخر اعلنت هيئة اسواق المال استعدادها لتنفيذ المرحلة الثالثة والرابعة من مشروع تطوير منظومة سوق المال عقب صدور قرار رقم 69 لسنة 2018 الخاص بتطوير البنى التحتية لنظام مابعد التداول.

وقالت الهيئة في بيان صحفي ان القرار يأتي في إطار سعيها الى تطبيق احكام القانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما ووضع قواعد الرقابة والتنظيم في نشاط الأوراق المالية وتوفير نظام لحماية المتعاملين في نشاط الأوراق المالية ضمن الهيكل النهائي المستهدف لكيانات البنية التحتية لسوق المال في الكويت.

وذكرت ان القرار يختص باحد اهم المشاريع التي تضم تغييرات مفصلية لمنظومة عمل السوق بهدف تطوير مشروع نظام ما بعد التداول والذي تم تعديل مسماه إلى مشروع تطوير السوق حيث قررت الهيئة تجزئة مراحل تنفيذه لعدة مراحل لتسهيل انتقال السوق للعمل بهذه التغييرات الجوهرية.

واوضحت انها استندت في تغييراتها على مبادئ البنية التحتية للسوق المالي والصادرة عن لجنة المدفوعات والتسويات المكونة من كل من المنظمة الدولية لهيئات أسواق المال وبنك التسويات الدولي اضافة إلى المعايير الدولية التي تضعها مؤسسات تصنيف الأسواق.

وقالت الهيئة ان القرار يضم عددا من التغييرات في اللائحة التنفيذية ومنها دمج ترخيص نشاط (وسيط أوراق مالية مسجل في بورصة الأوراق المالية) وترخيص (وسيط أوراق مالية مؤهل مسجل في بورصة الأوراق المالية) وترخيص (وسيط أوراق مالية غير مسجل في بورصة الأوراق المالية) وترخيص (وكيل اكتتاب) في نشاط (مقدم خدمات أوراق مالية).

وأضافت ان الأشخاص الحاصلين على ترخيص سابق من الهيئة للأنشطة المشار إليها أعلاه يعدون حاصلين على ترخيص لمزاولة نشاط (مقدم خدمات أوراق مالية) دون الحاجة لاستبدال التراخيص القائمة وفي حال كان الشخص المرخص له يزاول نشاطين او اكثر من انشطة الأوراق المالية المذكورة فتستبدل التراخيص القائمة له بترخيص واحد (حسب الأحوال) وفقا لما تحدده الهيئة بهذا الشان.

واوضحت الهيئة ان من التغييرات ايضا فصل نشاط بورصة الأوراق المالية ونشاط وكالة المقاصة عن قائمة انشطة الأوراق المالية الواردة في الكتاب الخامس بحيث يكون الترخيص للانشطة المذكورة خاضعا لنطاق قانون الهيئة والكتاب الرابع من اللائحة التنفيذية.وذكرت ان التغييرات تتضمن فصل متطلبات الترخيص لدى الهيئة عن متطلبات العضوية لدى بورصة الأوراق المالية وكذلك وكالة المقاصة وذلك للأشخاص المرخص لهم الحاصلين على عضوية هذه الجهات.وبينت ان من التغييرات كذلك استحداث مفهوم مركز التقاص كشخص اعتباري مرخص له لمزاولة نشاط وكالة مقاصة لتقديم كل من خدمة التسوية والتقاص وخدمة الوسيط المركزي معا من خلال كيان واحد في حين تمثل خامس النقاط في تطوير مفهوم العضوية لتشمل كل من الكيانات التالية ليضع كل كيان من تلك الكيانات الثلاثة انواع والتزامات أعضائه ومتطلبات العضوية فيه.

وعددت الهيئة هذه الكيانات الثلاث وهي مركز التقاص وله نوعان من العضويات عضو التقاص العام وعضو التقاص المباشر في حين مثل الكيان المركزي لايداع الأوراق المالية وثالث هذه الكيانات هو بورصة الأوراق المالية.يذكر ان مشروع تطوير منظومة سوق المال (مشروع تطبيق نظام ما بعد التداول) يتكون من 4 مراحل تم تنفيذ الأولى منها مايو 2017 والثانية في إبريل الماضي بإشراف فرق مشتركة من هيئة أسواق المال والشركة الكويتية للمقاصة وشركة بورصة الكويت للأوراق المالية على ان يستكمل تنفيذ المرحلة الثالثة من هذا المشروع في الفترة القادمة لتدخل مرحلة الاختبارات خلال الاشهر القليلة القادمة قبل تنفيذ مرحلته الرابعة والأخيرة خلال العام التالي.

جلسة متباينة للبورصة

تقرير: التضخم في الكويت واصل اتجاهه التنازلي مارس الماضي

قال بيت التمويل الكويتي (بيتك) ان المؤشر العام لاسعار المستهلك (التضخم) في الكويت واصل اتجاهه التنازلي في مارس الماضي ليصل الى ادنى مستوى له منذ بداية الربع الثالث من العام الماضي.

وأضاف (بيتك) في تقريره عن التضخم في الكويت لشهر مارس الماضي اليوم أمس الاثنين ان الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (التضخم) تراجع بشكل طفيف قدره نصف في المئة على اساس شهري نهاية مارس الماضي في حين بقي معدل التضخم يسجل أقل من واحد في المئة مقارنة بمستويات مؤشر سعر المستهلك على أساس سنوي.وذكر انه على اساس شهري استقر مؤشر أسعار المستهلك في مكون وحيد بين المكونات الأساسية في مارس الماضي مقارنة بفبراير الماضي وهو مؤشر أسعار المطاعم والفنادق في حين تراجع المؤشر السعري في 3 مكونات أساسية في مقدمتها مكون خدمات السكن والاغذية والمشروبات وفي مكون الكساء والملبوسات.

وأوضح التقرير ان الدولار الأمريكي اغلق بنهاية مارس الماضي عند ادنى مستوياته في عامين اذ سجل أقل من 300 فلس بتراجع شهري طفيف نسبته 1ر0 في المئة مشيرا الى ان سعر الدولار يأخذ مسارا تنازليا منذ وصل أعلى مستوى في نهاية عام 2016 حين تخطى 306 فلوس.

وأشار الى ان سعر الدولار على اساس سنوي مازال يسجل تراجعا متتاليا منذ بداية الربع الرابع من العام الماضي ووصلت نسبة انخفاضه 6ر1 في المئة عن إغلاقه في مارس 2017 ويستمر معدل التغير السنوي في اتجاهه التنازلي القوي.

وبين ان اليورو اغلق نهاية مارس الماضي عند 5ر369 فلسا وهو ثاني أعلى مستوى يصله في 3 سنوات محافظا بذلك على مسار تصاعدي قوي مشيرا الى ان العملات الخليجية سجلت تراجعا طفيفا على أساس شهري نسبته 1ر0 في المئة في مارس الماضي فيما تراجعت بنسبة 6ر1 في المئة على أساس سنوي.

لتدريب الطلاب وتطويرهم مهنياً

البنك الوطني يوقع اتفاقية تعاون مع الكلية الأسترالية في الكويت

وقع بنك الكويت الوطني اتفاقية تعاون مع الكلية الأسترالية في الكويت بهدف إتاحة الفرصة أمام الطلاب للحصول على التدريب الميداني والإرشاد المهني.

وفي إطار دوره الريادي في مجال المسؤولية الاجتماعية، سيوفر بنك الكويت الوطني مجموعة من وسائل الدعم لطلاب الكلية الأسترالية في الكويت، بما في ذلك المشورة لتطوير مهاراتهم وإمكاناتهم الوظيفية.

تعقيبا على الإتفاقية الموقعة بين الطرفين قال مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني، محمد العثمان «بهدف التعاون بين بنك الكويت الوطني والكلية الأسترالية في الكويت إلى توفير وسيلة تمكن شباب الكويت من اكتساب خبرة عملية، وإتاحة المجال أمامهم للحصول على التدريب والتطوير المهني.

وأضاف أن هذا النوع من التعاون لا يقتصر فقط على تدريب الشباب ومساعدتهم لدخول المجال المهني بثقة وتميز، بل يثمر عن فوائد طويلة الأمد، تصب في مصلحة الكويت ومستقبل شبابها الصاعد، موضحا انه بموجب اتفاقية التعاون، سيقدم الطرفان دعما ومساعدة في نطاق تعليم الطلبة وتطويرهم مهنيا.

من جانبه، قال نائب الشريك المفوض لإدارة الشؤون الصناعية، في الكلية الأسترالية في الكويت صقر الشرهان «من خلال العمل مع بنك الكويت الوطني، طورنا فرصة لرفع إمكانات طلابنا وتحضيرهم لسوق العمل ومساعدتهم في الحصول على الخبرة العملية اللازمة».

تجدر الإشارة إلى أن الكلية الأسترالية في الكويت تأسست لتوفير تعليم وتدريب عملي معترف بهما ومعتمدين دوليا في قطاعات إدارة الأعمال والهندسة والطيران والبحرية. ومنذ تاسيسها في عام 2004، تطورت الكلية لتصبح واحدة من المؤسسات التعليمية الرائدة في الكويت.

علما أن بنك الكويت الوطني يعتبر من أوائل الذين تبنوا برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات. وذلك بهدف دعم الجيل الصاعد والمجتمع.